

ما قل ودل

■ يتداول صناعيون معلومات مفادها ان مصنع الألمنيوم «SIDEM» المملوك من «شركة صناعة المعادن» بنوي اقفال ابوابه في لبنان. ونقل هؤلاء عن مديرة الشركة ماريا كتفاكو ان المصنع لم يعد قادراً على المنافسة في ظل ارتفاع اكلاف الطاقة بالمقارنة مع دول اخرى يستورد منها لبنان. وأشارت الى انها تقدّمت من وزارة الاقتصاد والتجارة منذ فترة طويلة بشكوى ضد الاغراق بغية توفير الحماية الجمركية لمنتجات المصنع الا انها لا تزال تنتظر من دون اي جدوى.

■ قال مصدر مطلع ان الشبهة بحركة التحويلات التي اجراها الامين العام للهيئة العليا للاغاثة ابراهيم بشير تعود الى شهور عدّة وتتصل بنحو 24 تحويلاً، الا ان تحريك القضاء لم يحصل الا بعد رفع الغطاء السياسي عنه.

■ بلغ عدد الاسماء المحالة من القضاء الى هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان ذات الصلة بملف بنك المدينة وشقيقه بنك الاعتماد المتحد نحو 425 اسماً، من ضمنها اسماء مسؤولين كبار.

■ لا تزال شركة «سوليدير» تتعدى على سيادة الدولة وسلطتها الحصرية على المعابر الحدودية، ومنها الممرات الى المرافىء، فعلى الرغم من تكاثر الشكاوى من قيام «سوليدير» بمنع دخول مراكب تعاني من مشاكل الى الميناء السياحي في خليج مار جريس، وغرق احداها منذ شهور، ترفض اجهزة الدولة المعنية التدخل او تسجيل المحاضر معتبرة انها لا تمتلك اي صلاحية في منع او السماح بالدخول الى هذا الميناء.

المجموعات المسلحة تكون قد اخترقت الأجهزة الأمنية بدل أن يحصل العكس (أرشيف)

وحدات متجانسة، كان قراراً صعباً، بعدما كانوا سابقاً في الوية طائفية اعتادوا الخدمة فيها. وقفت السلطة السياسية مترددة في هذه المسألة، نظراً لاعتراض القوى الطائفية وللمخاوف التي طرحت من خدمة عسكريين في مناطق لا ينتمون إليها».

إهانة وجرح للضباط

لا يجد قائد الدرك السابق، العميد جوزف الدويهي، ما يصف به مسألة دمج «العصابات المسلحة» في طرابلس بالأجهزة الأمنية إلا عبارة: «من العجب أن يقرر البعض تحليل الحرام». هكذا، الضابط المحال إلى التقاعد قبل نحو شهرين، يشعر ب«إهانة شخصية في حصول ما يندثون عنه، فأنا ابن هذا السلك لسنوات طويلة، جُرحت ثلاث مرّات في عملي بمواجهة الخارجين عن القانون، واليوم يأتي هؤلاء ليحلوا مكاننا؛ هل يُعقل أن يصبح الضباط والحرامي خوري أو شيخاً؟ أن نسلم الأمن للزعران فهذه مسألة تجرحني جداً». وفي حديثه مع «الأخبار» يضيف الدويهي: «أقولها علناً، نحن بحاجة إلى شباب نزيهين لتطويعهم، أو كما يقال ولاد بيوت، وسوى ذلك نكون نجني على أنفسنا».

بدوره، قائد الدرك الأسبق، العميد أنطوان شكور، لا يُرحب بالمسألة. برأيه في حال حصول ذلك «ستكون هذه المجموعات المسلحة قد اخترقت الأجهزة الأمنية بدل أن يحصل العكس. هؤلاء لا يتمتعون بالحد الأدنى من الأخلاقيات والنزاهة التي يُشترط، بحسب القانون، توفرها بمن سيصبح رجل أمن يحمي



1600 «ميليشيوي» في مختلف الأجهزة الأمنية، إضافة إلى الجيش اللبناني، فضلاً عن تطويع إضافي من خارج «الميليشيات»، ولكن وفق المحاصصة المتوافق عليها بين «أمراء الحرب». يقول العميد المتقاعد الياس فرحات (الجيش اللبناني): «أنداك تطلب جمع عسكريين من مختلف المناطق والطوائف في

الوقت ذابوا في الجسم الأمني وما عاد يمكن تمييزهم». ترى، هل بات يصعب تمييزهم لكون المؤسسات باتت الآن مطبوعة، برمتها، بصفة «الميليشيات»؟

أنداك، أوكلت مهمة «الدمج» إلى الوزير سامي الخطيب، فتعثرت المهمة بداية وأخذت أكثر من وقتها المقرر، إلى أن تم أخيراً دمج نحو

مؤشرات

30,3% تضخم الأسعار منذ 2008

21

مليون يورو

قرر الاتحاد الأوروبي تخصيص 21 مليون يورو إضافية للبنان كجزء من حزمة أكبر للجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى «برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل لعام 2013». وبحسب بيان صادر عن بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان، تهدف أموال هذا البرنامج إلى دعم البلدان الشريكة على «مسار التحول الديمقراطي وتلبية احتياجاتها لناحية التعافي الاقتصادي ودعم جهود الحد من عدم المساواة». وقالت السفارة أنجلينا أيهورست إن «هذه الأموال المخصصة للبنان تأخذ بالاعتبار الجهود التي بذلها للحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية والاستمرار في الوفاء بالتزاماته الدولية». ومن المفترض بحسب البيان أن يوظف هذا المبلغ في «توفير الخدمات الأساسية والمساهمة في التعافي الاقتصادي من خلال إيجاد فرص عمل وأنشطة مولدة للدخل».

الست الأخيرة. أما ارتفاع الاسعار بين تشرين الاول 2012 وتشرين الأول 2013 فقد سجّل الاتي: ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بنسبة 2,3%، وأسعار المشروبات الروحية والتبغ والتبناك 7,8%، وارتفعت كلفة التعليم 7%، وأسعار الفنادق والمطاعم 5,6%، وأسعار الاستجمام والثقافة بنسبة 3,9%. أما الأثاث والتجهيزات المنزلية فلم يزد سعرها سوى بنسبة 1,9%، فيما تراجعت أسعار النقل بنسبة 6,3% وأسعار الألبسة والأحذية بنسبة 7,6%.

ورغم كل التحفظات التي يبديها خبراء الإحصاء في لبنان على مؤشر إدارة الإحصاء المركزي، ورغم أن النهج الإحصائي المتبع في تفصيل معدلات التضخم في لبنان، فإن مؤشرات هذه الإدارة معبّرة عن واقع بدأ اللبنانيون يعبرون عنه بأشكال مختلفة. ففي نهاية كل سنة تزداد أسعار الأقساط المدرسية، أما أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت عالمياً خلال عامي 2009 و2010 عادت لتتخفّف إلى مستويات ما قبل عام 2008... إنه وحش الفلتان يضرب المستهلك اللبناني. (الأخبار)

كذلك ارتفعت كلفة الاستجمام والتسليّة والثقافة بنسبة 22,4%، أما الأثاث والتجهيزات المنزلية وصيانة المنازل فقد زادت 13,9%. كل هذا الارتفاع كان خلال السنوات

والغاز والمحروقات فقد بلغت نسبتها 18,8%. الصّحة لم تتضخم كثيراً سوى بنسبة 7,5%، أما النقل فقد ارتفعت أسعاره 21,5%. أسعار المطاعم والفنادق زادت بنسبة 57,4%،

ارتفاع معدلات التضخم يستوجب المطالبة بتصحيح الأجور (أرشيف - مروان طحطح)



الاسعار في لبنان تتضخّم بسرعة. ذاكرة اللبنانيين قصيرة لا تبحث عن أحداث مضى عليها أكثر من بضعة أسابيع أو بضعة أشهر. ربما تستلحقهم ذاكرتهم بعد فوات الأوان. هذه الثغرة سمحت بجريان معدلات التضخم خلال السنوات الست الأخيرة تحت اقدام اللبنانيين. خلال هذه الفترة بلغت نسبة ارتفاع الأسعار 30,3%، بحسب مؤشرات إدارة الإحصاء المركزي. إنه تضخم يستوجب تصحيحاً أعلى للأجور لتعويض القدرة الشرائية لما فقدته منذ عام 1996. على الأقل يستوجب هذا الرقم من أجهزة الدولة التدخل لمعرفة ما إذا كان الارتفاع مبرراً أو أنه «سرقة» من جيوب المستهلك.

في نهاية تشرين الأول 2013، بلغت معدلات التضخم 30,3% قياساً مع نهاية عام 2007. تتوزع هذه الزيادة على النحو الآتي:

ارتفعت المواد الغذائية والمشروبات الروحية بنسبة 40,7%، وارتفعت المشروبات الروحية والتبغ والتبناك بنسبة 40,4%، وارتفعت الألبسة والأحذية بنسبة 13,2%. أسعار الإيجارات السكنية القديمة والجديدة تضخّمت بنسبة 60,2%، أما الماء